

الأصول العامة للفقه المقارن

[151] وملخص ما ذهبوا إليه أن جميع أفعال العبيد وإن كانت مخلوقة ﷻ عزوجل، ومرادة له بالارادة التكوينية لامتناع جعل الشريك له في الخلق، إلا أن خلقه لأفعالهم إنما هو بتوسط إرادتهم الخاصة غالباً وفي طولها، وبذلك صحوا نسبة الأفعال للعبيد ونسبتها ﷻ فهي مخلوقة ﷻ عزوجل حقيقة، وهي صادرة عن إرادة العبيد حقيقة أيضاً، وبذلك صحوا الثواب والعقاب، وذهبوا إلى الحل الوسط الذي أخذوه من أقوال أئمتهم (عليهم السلام) لا جبر ولا تفويض، وإنما هو أمر بين أمرين وبهذا سلموا من مخالفة الوجدان في نفي الإرادة وسلبها عنهم، كما هو مفاد مذهب القائلين بالجبر، كما سلموا من شبهة المفوضة في عزل ﷻ عن خلقه وتفويض الخلق لعبيده، كما هو مذهب المفوضة. وبناء على هذه النظرية يكون مفاد الآية أن ﷻ عزوجل لما علم أن إرادتهم تجري دائماً على وفق ما شرعه لهم من أحكام، بحكم ما زودوا به من إمكانيات ذاتية، ومواهب مكتسبة نتيجة تربيتهم على وفق مبادئ الإسلام تربية حولتهم في سلوكهم إلى اسلام متجسد، ثم بحكم ما كانت لديهم من القدرات على أعمال إرادتهم وفق أحكامه التي استوعبها علما وخبرة، فقد صح له الاخبار عن ذاته المقدسة بأنه لا يريد لهم بإرادته التكوينية إلا إذهاب الرجز عنهم، لأنه لا يفيض الوجود إلا على هذا النوع من أفعالهم ما داموا هم لا يريدون لانفسهم إلا إذهاب الرجز والتطهير عنهم. وبهذا يتضح معنى الاصطفاء والاختيار من قبله لبعض عبده في أن يحملوا ثقل النهوض برسالته المقدسة كما هو الشأن في الانبياء وأوصيائهم عليهم السلام. على أن الشبهة لو تمت فهي جارية في الانبياء جميعاً، وثبوت العصمة
